



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольствен
ная и
сельскохозяйств
енная
организация
Объединенных

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Agricultura y la
Alimentación

A

الاجتماع المشترك

الاجتماع المشترك بين الدورة السادسة بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الثامنة والثلاثين بعد

المائة للجنة المالية

روما، 23 مارس/آذار 2011

استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات

مع القطاع الخاص

(مخطط عام مؤقت)

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Annika Söder

المدير العام المساعد، مكتب الاتصالات والعلاقات الخارجية

الهاتف: +39 (6) 5705-3279

طُبِع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

الموجز التنفيذي

◀ تقترح هذه الوثيقة أساساً أول (متطوراً) لتحديد إطار عام لعمل المنظمة مع القطاع الخاص. وهي تعرض آراء للمناقشة بشأن السياق العالمي للتفاعل، وتعريف القطاع الخاص، والمبادئ التوجيهية، ومعايير اختيار الشركاء، وأنواع مساهمات القطاع الخاص في نهج استباقي وتشغيلي.

◀ وتشمل المجالات الرئيسية للإشراك ما يلي:

- برامج التنمية والبرامج التقنية؛
- وضع القواعد والمعايير؛
- حوار السياسات.

◀ ومجالات التعاون الإضافية الشاملة للقطاعات التي يجري تسليط الضوء عليها هي الدعوة، وإدارة المعارف ونشرها، وتعبئة الموارد. وهذه الوثيقة متطورة وتخضع للاستعراض والتحديث، وتكملها إجراءات إدارة المخاطر وممارسة العناية الواجبة، وأدوات بناء القدرات، وخطوط توجيهية، وآليات تشغيلية. وستصبح الاستراتيجية، بعد وضع صيغتها النهائية في غضون سنة واحدة، وثيقة عامة يمكن أن يرجع إليها الأعضاء والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع المدني والشركاء الآخرون.

◀ وسيولى اهتمام خاص للدور الهام الذي يقوم به القطاع الخاص في عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وستعمل المنظمة على تحسين مشاركة القطاع الخاص في تلك اللجنة وفي جماعتها الاستشارية لكفالة مساهمتها الفعالة في المناقشات بشأن النطاق الكامل لسياسات الأمن الغذائي، بدءاً من الزراعة، ومروراً بدعم مزارع ذوي الحيازات الصغيرة، وأسواق الأغذية، والتغذية، وشبكات الأمان الغذائي، وانتهاءً بالإجراءات الطارئة لمنع المجاعات وتقديم الدعم لأشد جياع العالم تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي. ومن المتوقع من القطاع الخاص، وبين جهات معنية أخرى، أن يشارك مشاركة نشطة في وضع الإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية، الذي يجري حالياً وضعه من خلال عملية شاملة وتشاركية وشفافة، وكذلك في عملية المشاورات بشأن مبدأ الاستثمار الزراعي الرشيد التي ترعاها لجنة الأمن الغذائي العالمي.

◀ وعلى الصعيدين القطري والإقليمي، تشارك لجنة الأمن الغذائي العالمي في عملية رسم التدخلات في مجال الأمن الغذائي. ومن المبادئ التوجيهية لهذه العملية الاستفادة من الهياكل والصلات القائمة مع الشركاء الرئيسيين على كافة المستويات، وتعزيز تلك الهياكل والصلات. وينبغي أن يضم الشركاء الرئيسيون الآليات والشبكات القطرية للأمن الغذائي والتغذية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وآليات التنسيق الأخرى مثل التحالف الدولي ضد الجوع وسوء التغذية وتحالفاته القطرية، والمجموعات المواضيعية المعنية بالأمن الغذائي، والأجهزة الحكومية الدولية الإقليمية، وعدداً كبيراً من شبكات المجتمع المدني ورابطات القطاع الخاص العاملة على المستويين الإقليمي والقطري.

◀ وفي هذا السياق، ترى المنظمة فرصة هائلة سانحة للتحالف ضد الجوع وسوء التغذية لتعزيز دوره في مكافحة الجوع ودعم الرؤية الجديدة للجنة الأمن الغذائي العالمي ودورها ووظائفها التي يجب أن تنعكس على المستوى القطري، والمساعدة على نمو شبكة قوية من الشراكات القطرية. وقد سُلم أيضاً بأن هذا التحالف هو إحدى الآليات القائمة التي يمكن الاستفادة منها لصالح تنفيذ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، لا سيما على المستوى القطري. ولذا فإن التحالف قادر على الاستفادة من شبكة التحالفات القطرية القائمة وعلى القيام أيضاً بدور حاسم الأهمية في بناء شراكات مع القطاع الخاص على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

التوجيهات المطلوبة من الاجتماع المشترك

- ◀ قد يرغب الاجتماع المشترك في الإقرار بالاستراتيجية المؤقتة وبأهميتها لعمل المنظمة في إطار الإصلاح ولوضع نهج دينامي وأكثر استباقاً للاتصال والتعاون مع القطاع الخاص.
- ◀ قد يرغب الاجتماع المشترك في التعليق على الاستراتيجية المؤقتة بهدف:
- 1- الإقرار بأهمية الاستراتيجية المؤقتة وجدول عملها المقترح؛
 - 2- توفير توجيهات واضحة من أجل وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية المؤقتة وجدول عملها المقترح؛
 - 3- النظر في الموارد المتاحة والضرورية لتنفيذ جدول العمل المقترح.

معلومات أساسية

- 1- تستند الاستراتيجية المؤقتة إلى استنتاجات مستمدة من "تقييم الشراكات والتحالفات" (PC 95/4 b) أُجري في سنة 2006، و"منظمة الأغذية والزراعة: التحدي الذي يمثله التجديد، تقرير التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" (C 2007/7 A.1-Corr.1)؛ وتقرير لجنة المؤتمر بشأن متابعة التقييم الخارجي المستقل لخطة العمل الفورية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفقرة 49 من الوثيقة C2008/4)؛ وتقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل إلى مؤتمر المنظمة عن خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة (الفقرة 72 من الوثيقة C 2009/7).
- 2- وإضافة إلى ذلك، يدعو الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010-2019 إلى "توسيع قاعدة الحوكمة للإقرار الكامل بأدوار ومصالح القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الاقتصادية الإقليمية وبنوك التنمية الإقليمية وغيرها من الوكالات" (الفقرة 3(ن)).
- 3- وقد أقر أعضاء المنظمة بأهمية مساهمة القطاع الخاص في جميع المجالات الرئيسية لولاية المنظمة، لا سيما: (1) خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع؛ و (2) استئصال الفقر؛ و (3) الإدارة والاستخدام المستدامان للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والماء والهواء والمناخ والموارد الوراثية.
- 4- ويتعلق دور القطاع الخاص في الزراعة والتغذية والتنمية الريفية بجميع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وهو مبين في الهدف الوظيفي X "التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة" والوظيفة الأساسية حاء "العمل من خلال شراكات وتحالفات قوية حيثما تدعو الحاجة إلى عمل مشترك".
- 5- وقد أعدت الاستراتيجية المؤقتة ضمن إطار "الاستراتيجية المؤقتة على نطاق المنظمة بشأن الشراكات".
- 6- وأعدت هذه الوثيقة بناءً على طلب الاجتماع المشترك بين الدورة الرابعة بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الخامسة والثلاثين بعد المائة للجنة المالية، الذي عُقد في روما في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010 (الفقرتان 11 و 12 من الوثيقة CL 140/9).

ملحق : مخطط عام للاستراتيجية المؤقتة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الشراكات مع القطاع الخاص النطاق والسياق

7- إن القصد من هذه الاستراتيجية المؤقتة هو اقتراح أساس بهدف تحديد إطار عام لعمل المنظمة مع القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تدعم هذه الوثيقة، لكونها وثيقة حية تخضع للاستعراض والتحديث بصفة منتظمة، وتكملها أدوات وخطوط توجيهية وآليات تشغيلية، المنظمة في التشارك مع القطاع الخاص على صعيدها كمؤسسة وعلى كل من المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي والقطري.

8- وتستفيد الاستراتيجية المؤقتة، التي تمثل عملية تجديد المنظمة أساسها والمتماشية مع إطار المنظمة الاستراتيجي للفترة 2010-2019¹، من "الاستراتيجية المؤقتة على نطاق المنظمة بشأن الشراكات" وتشكل جزءاً منها وتأخذ في الاعتبار المخطط العام لاستراتيجية تعبئة الموارد وإدارتها وفئات أخرى من الجهات المعنية، من بينها المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة.

9- وفي العقود الأخيرة، ازداد حدوث تحوُّل في قطاع الأغذية والزراعة والخدمات ذات الصلة به على امتداد السلسلة الغذائية بفعل الموارد التكنولوجية والمعرفية والمالية والإدارية الجديدة. ويتزايد أيضاً دور القطاع الخاص في التنمية وكثيراً ما يكون هو مصدر هذه التحولات. وينبغي أن يصبح القطاع الخاص شريكاً هاماً في تحقيق ولاية منظمة الأغذية والزراعة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري.² وهدف منظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق بالتشارك مع القطاع الخاص هو أن تكون بمثابة وسيط محايد بين القطاعين العام والخاص، وأن تعمل على تعظيم مساهمة جميع الجهات الفاعلة لإدارة المنافع العامة بفعالية وإتاحتها لمن هم الأشد احتياجاً.

التعريف

10- بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة يشمل القطاع الخاص المؤسسات الفردية سواء كانت مملوكة كلياً أو جزئياً ملكية خاصة؛ والاتلافات والاتحادات ذات الأغراض الخاصة؛ ومؤسسات التمويل؛ والرابطات الصناعية الدولية؛ وغير ذلك من منظمات الأعمال التمثيلية؛ والمنظمات الوسيطة ذات الملكية الخاصة أو المختلطة؛ والمؤسسات الخاصة ومعاهد البحوث الخاصة.³ وهذا ينطبق على جميع الجهات الفاعلة بدءاً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وانتهاءً بالشركات الدولية الكبرى.

1 "الوظيفة الأساسية حاء" بشأن "الشراكات والتحالفات" و "النتيجة التنظيمية 3x" في إطار الهدف الوظيفي X بشأن "الشراكات

والتحالفات الأساسية التي تؤثر على عمل المنظمة وشركائها وتكملة" في الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2010-2019. 2 يشمل هذا الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، وإدارة الموارد الطبيعية، وسلسلة القيمة الغذائية بدءاً من المزارع وصولاً إلى المستهلك، والسلع والخدمات المتنوعة.

3 انظر نشرة المدير العام 22/2010 بشأن إنشاء لجنة الشراكات.

تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع القطاع الخاص

11- إن تجربة منظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق بالشراكات مع القطاع الخاص تركزت بوجه خاص على بيئة السياسات وتحسين قدرة منظمات وتعاونيات المنتجين العالمية والإقليمية؛ وقطاع الأعمال والصناعة في سلسلة القيمة الغذائية وما يتصل بها من سلع وخدمات زراعية؛ والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، يشارك بانتظام ويتعاون ممثلو اتحادات القطاع الخاص في طائفة متنوعة من مشاورات وضع القواعد والمعايير، والاجتماعات، واجتماعات المائدة المستديرة، ويدعمون إعداد أدلة فنية بشأن أفضل الممارسات.

إمكانات القطاع الخاص

12- ضمن إطار التخطيط الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة، سيركز التعاون مع القطاع الخاص على تحسين التنسيق في ما بين الجهات العاملة على امتداد سلسلة القيمة في مجالات الزراعة والأغذية والتغذية والغابات ومصايد الأسماك وإدارة الموارد الطبيعية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

13- وتعتزم منظمة الأغذية والزراعة أن تشارك في مبادرات مشتركة بين الوكالات مع القطاع الخاص، وأن تتولى قيادة تلك المبادرات عند الحاجة، وأن تعزز قدرتها الداخلية على التفاعل مع القطاع الخاص.

14- ويولى اهتمام خاص للدور الهام الذي يقوم به القطاع الخاص في عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وستعمل المنظمة على تحسين مشاركة القطاع الخاص في اللجنة وفي جماعتها الاستشارية لكفالة مساهمته الفعالة في المناقشات بشأن الطيف الكامل للسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي، بدءاً من الزراعة، ودعم مزارع ذوي الحيازات الصغيرة، وأسواق الأغذية، والتغذية، وشبكات الأمن الغذائي، وانتهاءً بالإجراءات الطارئة لمنع المجاعات وتقديم الدعم لأشد جياع العالم تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي. ومن المتوقع أيضاً من القطاع الخاص، بين جهات معنية أخرى، أن يشارك مشاركة نشطة في وضع الإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية، الذي يجري حالياً وضعه من خلال عملية شاملة وتشاركية وشفافة، وأن يشارك أيضاً في عملية المشاورات التي ترعاها لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة.

15- وعلى المستويين القطري والإقليمي، تشارك لجنة الأمن الغذائي العالمي في عملية لرسم التدخلات في مجال الأمن الغذائي. وسيكون من المبادئ التوجيهية لدعم هذه العملية الاستفادة من الهياكل والصلات القائمة مع الشركاء الرئيسيين على جميع المستويات، وتعزيز تلك الهياكل والصلات.

16- ويشمل الشركاء الرئيسيون الآليات والشبكات القطرية للأمن الغذائي والتغذية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وآليات التنسيق الأخرى مثل التحالف الدولي ضد الجوع وسوء التغذية وتحالفاته القطرية، والمجموعات المواضيعية

المعنية بالأمن الغذائي، والأجهزة الحكومية الدولية الإقليمية، وعدداً كبيراً من شبكات المجتمع المدني ورابطات القطاع الخاص العاملة على المستويين الإقليمي والقطري.

17- وفي هذا السياق، تقر منظمة الأغذية والزراعة بالفرصة الهائلة السانحة للتحالف الدولي ضد الجوع وسوء التغذية لتعزيز دوره في مكافحة الجوع ودعم تنفيذ رؤية منظمة الأغذية والزراعة ودورها ووظائفها التي يجب أن تنعكس على المستوى القطري، وتشجيع نمو شبكة قوية من الشراكات القطرية. وقد اعتُرف أيضاً بالتحالف كإحدى الآليات القائمة التي يمكن الاستفادة منها لتنفيذ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، لا سيما على المستوى القطري. فالتحالف قادر على الاستفادة من الشبكة القائمة من التحالفات القطرية ويلعب أيضاً دوراً حاسماً الأهمية في بناء شراكات مع القطاع الخاص.

18- ومن المتوقع من جميع الشراكات مع القطاع الخاص أن تتقيد بالمبادئ والخطوط التوجيهية لتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع القطاع الخاص.⁴

مجالات التعاون المقترحة

19- تشمل مجالات التعاون الرئيسية الثلاثة مع القطاع الخاص ما يلي:

- (أ) برامج التنمية والبرامج التقنية؛
- (ب) وضع القواعد والمعايير؛
- (ج) حوار السياسات.

20- وإضافة إلى هذا حُددت المجالات الثلاثة التالية الشاملة للقطاعات:

- (أ) الدعوة والاتصالات؛
- (ب) إدارة المعارف ونشرها؛
- (ج) تعبئة الموارد.

(1) برامج التنمية والبرامج التقنية

21- باستطاعة شركات القطاع الخاص، استكمالاً لعمل منظمة الأغذية والزراعة على صعيد السياسات ولعملها التقني، أن تحسّن تنفيذ الأنشطة والبرامج الميدانية وأن تكون مكمّلة للمؤسسات المحلية والقطرية، بينما يمكن

للشركات الدولية المتوسطة والكبيرة النطاق أن تقدم الدعم للمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بحيث تعزز القدرة والنمو الاقتصادي على المستوى القطري.

22- ومن الممكن أن يشارك القطاع الخاص في حماية وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وأن يساهم في التنمية المستدامة، بحيث يُدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

23- والمقصود بالتعاون في هذا المجال هو دعم صغار المنتجين والمصنعين والمسوقين، وكذلك مشروعات المزارع ومنظماتها أو اتحاداتها أو تعاونياتها التي تواجه حالياً ضغوطاً متوازية تتمثل في الأسواق المتعولة وتزايد الطلب المحلي والقطري. ودعم توسيع نطاق هذه الكيانات المحلية يمكن أن يساهم في تحسين السلع والخدمات التي تقدم للفقراء ولسيئي التغذية، وتوسيع نطاق توفير المزيد من الفرص الاقتصادية.

24- ويمكن تنفيذ النهج الاستباقي والتشغيلي من خلال مشروعات موجهة لتعزيز قدرة القطاع الخاص كأداة لتحقيق منافع عامة للقطاعات ذات الصلة بولاية منظمة الأغذية والزراعة؛ ومبادرات مشتركة لتجريب المبتكرات تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة التقني؛ وأدوات للرصد والتقييم وإدارة المخاطر لتحسين شفافية وفعالية البرامج والأنشطة التي توضع في شراكة مع القطاع الخاص.

(2) وضع القواعد والمعايير

25- لمنظمة الأغذية والزراعة بالفعل تقاطع قوي مع القطاع الخاص في هذا المجال. فممثلو اتحادات القطاع الخاص يشاركون ويتعاونون بانتظام في طائفة واسعة من المشاورات والاجتماعات واجتماعات المائدة المستديرة ويدعمون إعداد الأدلة التوجيهية الفنية بشأن الممارسات الجيدة.

26- ولكفالة تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مشاركة القطاع الخاص في المسائل التنظيمية والتخفيف من مخاطر إمكانية حدوث تضاربات في المصالح، فإن القصد من التعاون في مجال العمل هذا هو:

- مواصلة التشاور بصفة منتظمة مع القطاع الخاص من خلال الشبكات، ورابطات الأعمال، وآليات التنسيق للتأثير على عملية وضع السياسات ولتيسير احترام الصكوك الدولية وتنفيذها؛
- إشراك القطاع الخاص في تعزيز التنسيق على امتداد سلسلة القيمة مما يشجع الممارسات المسؤولة والشفافية على جميع مستويات عملية الإنتاج؛
- الجمع ما بين القطاع الخاص وغيره من الجهات المعنية تماشياً مع دور منظمة الأغذية والزراعة كوسيط محايد.

(3) حوار السياسات

27- إن دور منظمة الأغذية والزراعة كميّس في الشراكات بين القطاعين العام والخاص والعمليات التي تشارك فيها عدة جهات معنية هو دور يحظى بتقدير بالغ واكتسب مصداقية قوية على مر السنين. ومشاركة القطاع الخاص في حوار السياسات تضيف موثوقية وتوازناً للنقاش ولصنع القرارات، وتكفل أخذ مصالح جميع قطاعات المجتمع في الاعتبار.

28- والقصد من التعاون في هذا المجال هو توفير:

- مشورة ومعلومات لمساعدة القطاع العام على فهم الأدوار الداعمة المحتملة التي يمكن أن تلعبها مؤسسات القطاع الخاص في جميع مراحل سلسلة الأغذية الزراعية، بدءاً من المستوى المحلي وانتهاءً بالمستوى العالمي؛
- المساعدة في إعداد اقتراحات بشأن إصلاح السياسات والأنظمة لخفض تكاليف المعاملات، وتشجيع المنافسة، وزيادة الحوافز من أجل نمو الصناعات الزراعية والمؤسسات الزراعية؛
- الدعم لتقييم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتفاوض بشأنها وتنميتها من أجل تسهيل الاستثمارات في القطاع الزراعي وتشجيعها؛
- المساعدة على بناء القدرة المؤسسية للقطاع العام لكي يعمل مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على تجديد سلسلة القيمة الزراعية وتنمية السوق والمنتجات والخدمات المالية الزراعية وأنظمة توريد المدخلات والمعدات.

29- وتعتزم منظمة الأغذية والزراعة تيسير مشاركة القطاع الخاص في منتدى تشارك فيه جهات معنية متعددة على المستويين المحلي والقطري، وكذلك في الأجهزة الحكومية الدولية في منظمة الأغذية والزراعة، من قبيل لجنة الأمن الغذائي العالمي، مع تعزيز الصلات مع العمليات ذات الصلة بلجنة الأمن الغذائي العالمي وغيرها من العمليات على المستويين الإقليمي والقطري. وينبغي للتحالف الدولي ضد الجوع وسوء التغذية أن يلعب دوراً حاسماً الأهمية على المستوى المحلي للاستفادة من الشبكات القائمة من تحالفاته القطرية وبناء شراكات مع القطاع الخاص.

(4) المجالات الشاملة للقطاعات⁵

(أ) **الدعوة:** دعم الاتصالات في مجالات الدعوة؛

(ب) **إدارة المعارف ونشرها:** دعم إنتاج المعارف، وتبادل الخبرة، وتحسين القدرة والكفاءة التنظيميتين؛

(ج) **تعبئة السوار:** دعم الأنشطة التنموية التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة لتحسين فعالية البرامج (استراتيجية القطاع الخاص تكمل استراتيجية تعبئة الموارد الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة).

5 مساهمات القطاع الخاص في جميع مجالات التعاون تنظمها تدابير إدارة المخاطر لحماية سمعة منظمة الأغذية والزراعة ونزاهتها، وضمان مواءمة مهمتها وولايتها مع الشراكة المقترحة.

معايير اختيار الشركاء من القطاع الخاص

- 30- ينبغي أن تتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع شركاء من القطاع الخاص:
- يتقيدون بأفضل الممارسات المحددة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)⁶؛
 - يعملون في ميادين ذات صلة بعمل منظمة الأغذية والزراعة وبولايتها؛
 - يكونون موجودين ككيانات معترف بها وغير معترض عليها قانوناً، ولهم صورة عامة مناسبة؛
 - يعملون في ظل علاقات غير استيعادية وغير تفاضلية، تماشياً مع مبادئ الشراكات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة؛
 - يخضعون لعملية تحقق من خلال فحص من جانب منظمة الأغذية والزراعة ورسم للمخاطر توجهاً للعناية الواجبة.⁷

أنواع مساهمات القطاع الخاص

- 31- المساهمات النوعية تشمل مدخلات، من قبيل البذور والأسمدة والأدوات، وتوفير خدمات من قبيل حملات الاتصالات والدعوة التي تساهم في تعزيز أثر منظمة الأغذية والزراعة.
- 32- مساهمات الخبرة الإدارية والتكنولوجية والعلمية يمكن أن تكون جمة الفائدة، بحيث تساهم في تحقيق أهداف منظمة الأغذية والزراعة على المستويين القطري والدولي.
- 33- تمويل المشروعات المباشر أو الاستثمارات المشتركة⁸ للبرامج أو المشروعات التنموية الميدانية يمكن أن يدعم الأنشطة التنموية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة والبلدان الأعضاء فيها. ويمكن أن تندرج الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضمن هذه الفئة، لا سيما في حالة المشروعات التي تنطوي على إمكانات طويلة الأجل من حيث الأعمال والتنمية، ولكنها لا يمكن أن تحصل على تمويل أو خبرة تقنية بشروط معقولة من خلال السوق.
- 34- المشاركة الاستباقية في المنتديات التي تشارك فيها جهات معنية متعددة على كل من المستوى المحلي والإقليمي والدولي المرتبطة بولاية منظمة الأغذية والزراعة ولتعزيز العمليات ذات الصلة بالأغذية والتنمية الزراعية.

6 نحن نشير بعبارة "المسؤولية الاجتماعية للشركات" (CSR) إلى إدماج الممارسات المستدامة ضمن الأعمال والعمليات اليومية.

7 استحدثت منظمة الأغذية والزراعة عملية شاملة للفحص المسبق لكيانات القطاع الخاص باستخدام أدوات لإدارة المخاطر ترمي إلى التخفيف من المخاطر إلى جانب كفالة التوافق مع المهمة والولاية.

8 قد يقرر كيان من كيانات القطاع الخاص أن يساهم بالاستثمار المشترك في مشروع تتولى منظمة الأغذية والزراعة قيادته.

تنفيذ الاستراتيجية

35- تنطوي إقامة شراكات مع القطاع الخاص على إمكانية تهيئة بيئة تمكينية لقطاع الأعمال؛ وزيادة التعاون في مجالات إدارة جودة الأغذية وسلامتها والتحكم فيهما؛ وتشجيع إيجاد فرص عمل؛ وإيجاد آليات سوقية للحد من تكاليف المعاملات والمعلومات؛ وإدارة المخاطر؛ وتحسين الجودة التغذوية.

36- ويمكن أيضاً أن يؤدي تنفيذ الاستراتيجية إلى زيادة الاستثمار في الزراعة؛ وأن يعزز الأعمال الزراعية المحلية ونظم إدارة الموارد الطبيعية؛ وأن يحسن القدرة على مباشرة الأعمال الحرة من جانب القطاع الخاص على المستوى القطري؛ وأن يساهم، قبل كل شيء، في زيادة إنتاج الأغذية وتوزيعها وتوافرها في البلدان الفقيرة.

37- وينبغي أن يكون القطاع الخاص جهة معنية نشطة في عمليات المناقشات العالمية والقطرية بشأن سياسات وحوكمة الأغذية والزراعة.

38- والاستراتيجية الحالية الخاصة بالقطاع الخاص تكملها مبادئ وخطوط توجيهية للتعاون مع القطاع الخاص، وعملية الفحص لممارسة العناية الواجبة، والتقييم، ورصد وتقييم الشراكات مع القطاع الخاص.⁹ ولكل مكون من مكونات التنفيذ وثائق مرجعية وأدوات متميزة لكي يهتدي بها الموظفون وتهتدي بها الإدارة. وهذه المكونات يكمل بعضها بعضاً ومتربطة. وعملية ممارسة العناية الواجبة ستكفل اختيار الشركاء المرغوبين والإشراف عليهم، وتوثيق التجربة، والاعتماد على سياسة لإدارة المخاطر في المنظمة.

39- وستواصل المنظمة صقل الاستراتيجية المؤقتة في السنة المقبلة، استناداً إلى عملية تشاورية واسعة النطاق.

40- وقد أنشئت لجنة إدارية رفيعة المستوى للإشراف على وضع سياسة المنظمة والنظر في صورة الشراكات المقترحة المحددة، أو في حيادها، أو في انعكاساتها الأخرى المحتملة.¹⁰

9 تجسد مبادئ منظمة الأغذية والزراعة وتكثف الخطوط التوجيهية للأعمال الخاصة بالأمم المتحدة وكذلك مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة للتشارك مع القطاع الخاص، وتهدف إلى توفير توجيه عملي بشأن كيفية التشارك مع القطاع الخاص. والقصد من عملية الفحص والاستعراض من منطلق ممارسة العناية الواجبة هو ضمان امتثال الشركاء المختارين المحتملين من القطاع الخاص لمهمة منظمة الأغذية والزراعة ولولايتها وللمبادئ ومنظمة الأغذية والزراعة ولخطوطها التوجيهية. وهذا يمثل وظيفة أساسية ترمي إلى ضمان التقييم المحايد والموضوعي المتوخى من العملية الجديدة في المنظمة المتمثلة في استعراض الشراكات مع القطاع الخاص، وهو استعراض تقوم به لجنة الشراكات واللجان الفرعية العاملة التابعة لها. ورصد شراكات منظمة الأغذية والزراعة مع القطاع الخاص وتقييمها بصفة منتظمة هو خطوة أساسية في التعامل استباقياً مع القطاع الخاص. وقد أتاح تقدير أولي تقييم نوعية التعاون وأنماطه حالياً وتوفير ما يلزم من معلومات للاستراتيجية ولكونات أخرى على أساس أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

10 أنشئت لجنة الشراكات بموجب نشرة المدير العام 22/2010 وأنشئت لجنتها الفرعية المعنية باستعراض الاتفاقات المالية والاتفاقات الأخرى (SubCom-RFA)، بدعم من مكتب الاتصالات والعلاقات الخارجية (OCE).

- 41- وستداول لجنتها الفرعية بصفة منتظمة بشأن المقترحات المتعلقة بالشراكات مع القطاع الخاص.¹¹
- 42- وسيكفل المكتب المسؤول عن تنسيق العلاقات مع القطاع الخاص وتسييرها بوجه عام الإدارة المستمرة لتلك العلاقات، وإجراء عمليات فحص مسبق للشركاء، وتوثيق التجارب بالتعاون مع المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية.

11 توخياً لاستعراض الشراكات المحتملة وإقرارها في وقت أنسب، فإن الموعد النهائي المحدد للجنة الفرعية المعنية باستعراض الاتفاقات المالية وغيرها من الاتفاقات هو أسبوع واحد لاستلام تعليقات أعضاء لجنة الشراكات على الحالات المستعرضة حسب طريقة العمل الموافق عليها.

جدول العمل		
خطة العمل الخاصة بالتعاون مع القطاع الخاص (2010-2013)		
الإجراء الرئيسي 1: وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص		
الأنشطة	المخرجات	الجدول الزمني
1- عرض الخطوط العامة المؤقتة لاستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص على لجنة الشراكات بالمنظمة	- الحصول على توجيهات من لجنة الشراكات	يناير/فبراير 2011
2- عرض الخطوط العامة المؤقتة لاستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص على الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والمالية	- الحصول على توجيهات من الأعضاء	مارس 2011
3- وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية وعرضها على لجنة الشراكات وعلى الإدارة	- موافقة لجنة الشراكات على الاستراتيجية	منتصف 2011
4- العرض النهائي للاستراتيجية على الأعضاء	- إقرار الأعضاء للاستراتيجية	نهاية 2011
الإجراء الرئيسي 2: تنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص		
الأنشطة	المخرجات	الجدول الزمني
5- تيسير/دعم وضع إطار متكامل ومنسق لحوار جهات معنية متعددة ومشاركتها في العمل المتعلق بالسياسات، ووضع القواعد، وبرامج التنمية، والعمل في مجال الدعوة	- إنشاء أو تعزيز آليات وعمليات للتشاور مع القطاع الخاص	المرحلة الأولى أنجزت. وتستمر الأنشطة حتى 2012/12
6- تشجيع/تيسير مشاركة القطاع الخاص في العمليات التي تتعامل مع الأمن الغذائي والتغذية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والمحلي	- كفالة مشاركة القطاع الخاص في حلقات العمل والمؤتمرات والحلقات الدراسية التي تنظم بالتعاون مع الوحدات التقنية في المنظمة، والوكالات الشقيقة، والجهات المعنية في القطاع الخاص بشأن مشاركة القطاع الخاص في التنمية. - زيادة مشاركة القطاع الخاص في عملية لجنة الأمن الغذائي العالمي. - زيادة التعاون مع القطاع الخاص على كل من المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، لا سيما من خلال إقامة صلات مع الآليات والشبكات القطرية للأمن الغذائي والتغذية (التحالف الدولي لمكافحة الجوع وسوء التغذية، وغيره).	تستمر الأنشطة حتى 2013/12
7- تقديم الدعم التقني لموظفي المنظمة في تحديد المبادرات الجديدة في مجال الشراكات	- تعزيز قدرة المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية على إدارة التعاون مع القطاع الخاص على المستوى الميداني	المرحلة الأولى أنجزت. وتستمر الأنشطة حتى 2013/3
8- إطلاق الشراكات الاستراتيجية الجديدة	- بدء أربع شراكات جديدة كل سنة وفقاً لمجالات الإشراك	تستمر الأنشطة حتى 2013/12
9- عملية استعراض سنوية للاستراتيجية	- استراتيجية محسنة	تستمر الأنشطة حتى نهاية 2011

المجال الرئيسي 3: مراجعة ونشر مبادئ المنظمة وخطوطها التوجيهية بشأن الشراكات			
الأنشطة	المخرجات	الجدول الزمني	
1-	توحيد المبادئ والخطوط التوجيهية للتعاون مع القطاع الخاص	الموافقة على المبادئ والخطوط التوجيهية للتعاون مع القطاع الخاص تعزيز القدرة على التشارك مع كيانات القطاع الخاص على المستوى الميداني وعلى مستوى المقر الرئيسي نشر المبادئ التوجيهية في جميع وحدات المقر الرئيسي، وكذلك في المكاتب الميدانية	المرحلة الأولى أُنجزت. وتستمر الأنشطة حتى 2011/12
2-	تحديث السياسات والإجراءات والخطوط التوجيهية الداخلية للتشارك مع القطاع الخاص	سياسات وإجراءات داخلية مبسطة تقديم توصيات لمراجعة الوثائق القانونية والإدارية ومن بينها النصوص الأساسية للمنظمة	اعتباراً من 2011/04. وتستمر الأنشطة حتى 2013/12
الإجراء الرئيسي 4: ممارسة العناية الواجبة ونظام الفحص			
الأنشطة	المخرجات	الجدول الزمني	
1-	عملية مستمرة لتقييم الشركاء	صيغة نهائية لأداة الفحص المسبق من منطلق ممارسة العناية الواجبة لتقييم الشركاء المحتملين من القطاع الخاص، كأساس للجنة الفرعية المعنية باستعراض الاتفاقات المالية وغيرها من الاتفاقات إنشاء قاعدة بيانات للجهات الفاعلة من القطاع الخاص التي سبق فحصها	المرحلة الأولى أُنجزت، وتستمر الأنشطة حتى 2011/05
الإجراء الرئيسي 5: تقييم الشراكات مع القطاع الخاص ورصدها			
الأنشطة	المخرجات	الجدول الزمني	
1-	استعراض تعاون المنظمة مع القطاع الخاص (2005-2010)	تجميع الدروس المستفادة تحديد أفضل الممارسات تسليط الضوء على التوصيات بشأن طريق المضي قدماً تبادل المعلومات عن طريق المحافل ذات الصلة (لجنة الشراكات، والبوابة الشبكية، والتدريب)	يُنجز في 2011
2-	تحديث قاعدة بيانات المنظمة بشأن القطاع الخاص	تنقيح قاعدة بيانات المنظمة (FPMIS) بتضمينها بيانات القطاع الخاص وإتاحتها على الخط المباشر لموظفي المنظمة والشركاء الرئيسيين	المرحلة الأولى بدأت. والإنجاز متوقع بحلول 2011/06
3-	تصميم منهجية لرصد الشراكات وتقييمها ووضع تلك المنهجية وتجريبها	وضع وتنفيذ أدوات للرصد والتقييم احتواء قواعد البيانات على أحدث المعلومات	المرحلة الأولى أُنجزت. وتستمر الأنشطة حتى 2012/12

الإجراء الرئيسي 6: دعم الشراكات مع القطاع الخاص			
الأنشطة	المخرجات	الجدول الزمني	
1-	وضع قائمة "الأوامر والنواهي" بشأن التشارك مع القطاع الخاص	توفير خطوط توجيهية واضحة للمقر الرئيسي وللمكاتب الميدانية وتبادل أفضل الممارسات معهما في مجال التشارك مع القطاع الخاص	المرحلة الأولى أنجزت. والأنشطة مستمرة حتى 2011/06
2-	توفير دليل للمقر الرئيسي للمكاتب الميدانية عن الأنواع المختلفة من المشاركة	تعميم مبادئ الفحص المسبق من منطلق ممارسة العناية الواجبة وتدبير إدارة المخاطر على المقر الرئيسي وعلى المكاتب الميدانية	تستمر الأنشطة حتى 2012/12
الإجراء الرئيسي 7: التدريب على الشراكات			
الأنشطة	المخرجات	الجدول الزمني	
1-	استحداث أدوات لإدارة الاستراتيجية للشراكات بالتشاور مع المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية	وضع وحدات تدريبية للشراكات الاستراتيجية وبناء القدرات	2012/12
2-	الاضطلاع بأنشطة تدريبية في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية بشأن الشراكات الاستراتيجية	إعداد مطبوع وقرص مدمج عن "إدارة الشراكات"	2011/06
	تجريب وحدات التدريب التجريبية بشأن إدارة الشراكات الاستراتيجية داخل القطاع الخاص		
الإجراء الرئيسي 8: إبلاغ الجماهير الداخلية والخارجية			
الأنشطة	المخرجات	الجدول الزمني	
1-	إبلاغ موظفي المنظمة والجماهير الخارجية بالاستراتيجية الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص وبالمبادئ التوجيهية للتعاون مع القطاع الخاص	الانتهاء من إعداد الموقع الشبكي الجديد للمنظمة بشأن القطاع الخاص	المرحلة الأولى أنجزت. وتستمر الأنشطة حتى 2011/12
	استحداث أدوات لتبادل المعارف (حلقات دراسية، وشبكة داخلية، وبوابة الأمم المتحدة وقطاع الأعمال)		